عائدات السندات العالمية «تستقر» مع زيادة التفاؤل تجاه التعافي الاقتصادي

«الوطني»: 77 مليار دولار.. إجمالي إصدارات السندات والصكوك الخليجية منذ بداية العام

عائدات السندات الخليجية تتراجع في ظل مخاطر أقل نسبياً نتيجة لإرتفاع أسعار النفط وتحسن الأنشطة الاقتصادية

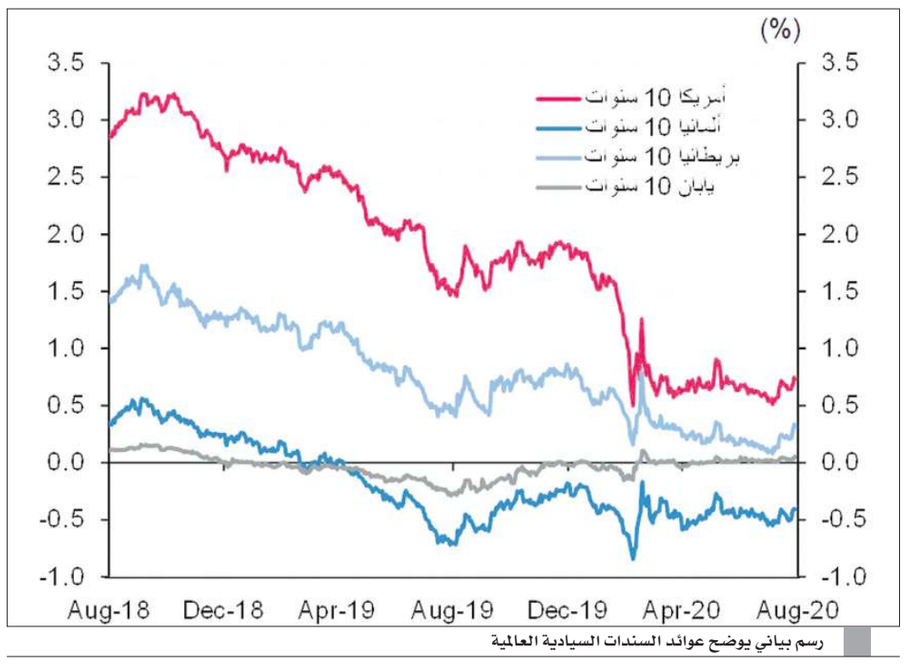

رسم بياني يوضح عوائد السندات السيادية العالمية

التغيير في العوائد السيادية الخليجية متوسطة الأجل منذ بداية

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ» الوطني» أن وتيرة الاتجاه الهبوطي الذي اتخذته عائدات السندات العالمية خلال معظم فترات العام الحالي ومنذ مايو استقرت بفضل تراجع المخاوف المتعلقة بالجائحة وتحسن البيانات الاقتصادية، في إشارة إلى أن الأسوأ ربما قد مضى بالنسبة للاقتصاد العالمي. وقد أدى ذلك إلى تعزيز معنويات التفاؤل ودعم الطلب على الأصول الأكثر خطورة. كما أن الإصدارات السيادية الكبيرة التي تم إصدارها لتمويل التدابير التحفيزية الضخمة لمواجهة تداعيات الجائحة قد ساهمت في الحد من تراجع العائدات. إلا أن عائدات الإصدارات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي واصلت تراجعها على خلفية استمرار زخم الطلب الدولي وارتفاع أسعار النفط. وبلغ إجمالي إصدارات السندات والصكوك المحلية والدولية حوالي 58 مليار دولار في النصف الأول من العام 2020 بما يتماشى تقريبا مع مستويات النصف الأول من العام 2019 والتي بلغت قيمتها 62 مليار دولار.

استقرار عائدات السندات العالمية مع بقائها منخفضة نسبياً

أدت ارتفاع الأمال بإنتاج لقاح مضاد لفيروس كوفيد19- وتحسن البيانات الاقتصادية مثل بيانات قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة والإنفاق الاستهلاكي وسوق العمل إلى تحسن معنويات المستثمرين بما عزز الآمال في انتعاش اقتصادي سريع، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع طلب المستثمرين على أصول الملاذات الآمنة والاقبال على البدائل الأكثر خطورة (مثل الأسهم). وعلى الرغم من ارتفاع عائدات السندات العالمية من أدنى مستوياتها المسجلة في مارس إلا أنها ما تزال منخفضة نسبياً، حيث ساهمت أسعار الفائدة ومعدلات التضخم المنخفضة في كبح جماح نموها، هذا إلى جانب استمرار تفشي الجائحة وحالة عدم اليقين بشأن التعافي الاقتصادي.

وبإلقاء نظرة على الأداء خلال العام الحالي، نلحظ انخفاض العائدات بصدارة سندات الخزانة الأمريكية، حيث تراجعت عائدات السندات لأجل 10 سنوات بنحو 120 نقطة أساس منذ بداية العام وصولاً إلى 0.73 % كما في 28 أغسطس، حيث أن تكثيف إصدارات سندات الخزانة لتمويل العجز قابله انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وقيام الاحتياطي الفيدرالي بتوسيع نطاق برنامج شراء السندات. وتجدر الإشارة أيضا إلى التكهنات التي تشير إلى إمكانية تبني الاحتياطي الفيدرالي لسياسة التحكم في منحنى العائد على غرار السياسة اليابانية كإحدى الوسائل المتبعة لتعزيز مستويات التحفيز الاقتصادي – وذلك على الرغم من استمرار تحفظ مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي على هذه الفكرة حتى الآن. وخلال الآونة الأخيرة، تحول موقف الاحتياطي الفيدرالي إلى اتباع سياسة أكثر تيسيراً وأعلن عن استهدافه الوصول إلى معدل تضخم بنسبة 2 % كمتوسط لبعض الوقت (مرن) بما سيسمح عمليا بإبقاء السياسة النقدية ميسرة. وبالفعل، فإنه بعد الإعلان عن تلك السياسة في أواخر شهر أغسطس، شهدت عائدات الخزانة استجابة فورية وارتفعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات بمقدار 10 نقاط أساس خلال أيام قليلة وصولاً إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 10 أسابيع (0.75 %).

أما في أوروبا، اتبعت عائدات السندات السيادية الألمانية وتلك الخاصة بالمملكة المتحدة خطى نظيرتها الأمريكية، حيث شهدت تراجعاً حاداً في وقت سابق من العام الحالي قبل أن تستقر في الأشهر الأخيرة، متأثرة بنفس العوامل العالمية التي تأثرت بها الولايات المتحدة والتي تتمثل في المخاوف المتعلقة بالركود الاقتصادي وتداعيات تفشي الجائحة إلى جانب التدابير التحفيزية التي تبنتها البنوك المركزية. وفي المقابل، ظلت عائدات السندات السيادية اليابانية لأجل 10 سنوات مستقره بدعم من تبني المصرف المركزي في اليابان لسياسة إبقاء الفائدة صفرية (0 %). إلا أنه على الرغم من ذلك، شهدت عائدات السندات اليابانية طويلة الأجل ارتفاعا ملحوظاً منذ يوليو، حيث أشار المصرف المركزي إلى أنه سيتوقف عن زيادة مشترياته من السندات طويلة الأجل (أكثر من 10 سنوات).

وفي ظل ضعف معدلات التضخم والانخفاض التاريخي لأسعار الفائدة وحالة عدم اليقين تجاه وتيرة الانتعاش الاقتصادي، نتوقع أن تظل عائدات السندات منخفضة إلى أن تصبح آفاق النمو الاقتصادي أكثر وضوحا، وهو الأمر الذي يعتمد على طول مدة الجائحة أو توافر اللقاح في الأسواق.

عائدات السندات الخليجية تتراجع

انخفضت عائدات السندات السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي منذ أبريل مع وضع المستثمرين في الإعتبار وجود بيئة اقتصادية ذات معدلات مخاطر أدنى من الفترة السابقة نظراً لتعافي أسعار النفط وتخفيف قيود الإغلاق بما أدى إلى تحسن النشاط الاقتصادي. كما انعكس انخفاض المخاطر أيضاً في تراجع معدلات مبادلة مخاطر الائتمان بصفة عامة. كما ساهم الطلب القوي من جانب المستثمرين، نظراً للمستويات المنخفضة لعائدات السندات العالمية ، في دفع عائدات السندات الخليجية نحو التراجع. وفي اتجاه مغاير لنظرائها في الأسواق العالمية، تعتبر أسواق السندات الإقليمية ذات مخاطر مرتفعة نسبياً، وبالتالي تميل العائدات إلى التراجع عندما تتحسن الظروف الاقتصادية، في أداء مماثل لأدوات دين الأسواق الناشئة الأخرى، حيث يقبل المستثمرون بشكل عام علاوة مخاطر أقل بما يتماشى مع بيئة منخفضة المخاطر. وبغض النظر عن التغيرات التي تسجلها العائدات، عادة ما يوجد فارق إيجابي بين العائدات الخليجية والعالمية، وهو الأمر الذي يصبح أكثر وضوحا خلال فترة الانكماش الاقتصادي بما يعكس الفارق في مخاطر الائتمان والمخاطر الاقتصادية الأخرى ما بين الأسواق المتقدمة والناشئة.

ويأتي الاتجاه الهبوطي لعائدات السندات في أعقاب الارتفاع الحاد الذي سجلته في فبراير ومارس بالتزامن مع الصدمة الاقتصادية المزدوجة نتيجة لانهيار أسعار النفط وبداية تفشي الجائحة بما أدى إلى تدهور الأوضاع المالية وزيادة مخاطر الائتمان السيادي في نظر المستثمرين. وكانت الزيادة السابقة التي شهدتها العائدات مرتفعة بصفة خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي ذات جدارة ائتمانية الأقل من ناحية المالية العامة (البحرين وسلطنة عمان)، حيث ظلت تلك العائدات أعلى من مستوياتها في بداية العام بالرغم من انخفاضها القوي في الأشهر الأخيرة. وفي المقابل، تمكنت الاقتصادات التي تتمتع بمستويات جدارة ائتمانية أعلى من عكس الزيادات السابقة في العائدات بالكامل، حيث انخفضت عائدات السندات السيادية متوسطة الأجل لكل من أبو ظبي والكويت وقطر والسعودية بنحو 100 نقطة أساس في المتوسط منذ بداية العام.

ومن المتوقع أن تتأثر عائدات السندات الخليجية بطول مدة الجائحة واستقرار أسعار النفط ومدى سرعة تعافي الاقتصادات. وإذا استمرت الأرصدة المالية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي معرضة للضغوط الناتجة عن ضعف الأوضاع الاقتصادية أو احتمال خفض تصنيفها الائتماني، فقد تتجه العائدات نحو الارتفاع. وفي المقابل، قد يؤدي تحسن الظروف الاقتصادية إلى تقليل المخاطر وزيادة الطلب على الاصدارات الإقليمية بما يؤدي إلى قبول المستثمرين لعائدات أقل (لكن من الأرجح ن ترتفع عائدات السندات العالمية إذا شهد الاقتصاد العالمي انتعاشا قويا، بما قد ينعكس على عائدات السندات الخليجية).

الإصدارات الخليجية تحافظ على زخمها

كان إصدار أدوات الدين الإقليمية قوياً هذا العام على خلفية زيادة الاحتياجات التمويلية نتيجة لاستمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة، هذا بالإضافة إلى التأثير السلبي لتدابير الحظر على الإنتاج الاقتصادي وما نتج عن ذلك من ضغوط شديدة على الميزانيات الحكومية. وبلغ إجمالي إصدارات السندات والصكوك الدولية والمحلية للدول الخليجية حوالي 58 مليار دولار في النصف الأول من العام 2020 (77 مليار دولار حتى نهاية الربع الثالث من العام، بما في ذلك الإصدارات المقرر اصدارها)، مقابل 62 مليار دولار في النصف الأول من العام 2019. وأدى ارتفاع متطلبات التمويل (وإعادة التمويل) إلى استمرار قوة الإصدارات بما أدى بدوره إلى زيادة ثابتة في إجمالي الديون الإقليمية المستحقة والتي تقارب

حالياً 563 مليار دولار، بزيادة قدرها 10 % على أساس سنوي. وبالنظر إلى الانخفاض النسبي للتكلفة وارتفاع المتطلبات التمويلية في ظل تزايد الضغوط المالية، فمن المنطقي أن نتوقع استمرار زخم الإصدارات في المستقبل المنظور. وبالإضافة الى ذلك، فان احتمال إقرار الجهات التشريعية في الكويت لقانون الدين الجديد قد يمهد الطريق لاستئناف الإصدارات الكويتية خلال الأشهر المقبلة.

ومنذ بداية العام جاءت الإصدارات السيادية وشبه السيادية في الصدارة وتركزت معظمها من قبل السعودية (32 مليار دولار) والإمارات (26 مليار دولار). وعلى صعيد أبرز الإصدارات، شهد شهر مايو اصدار سندات بقيمة 4 مليارات دولار (لآجال استحقاق 5 سنوات و 10 سنوات و 30 سنة) من قبل شركة المعمورة دايفيرسيفايد جلوبال هولدنغ وهي شركة إماراتية شبه حكومية ، هذا إلى جانب إصدار السعودية لسندات سيادية دولية تنقسم لثلاث شرائح بقيمة 7 مليارات دولار في أبريل، و9 مليار دولار من صكوك محلية بالريال السعودي لآجال استحقاق تتراوح ما بين 7–15 سنة. وتجدر الإشارة أيضا إلى إصدار الامارات (أبو ظبي) مؤخرا لسندات سيادية دولية بقيمة 5 مليار دولار.

آفاق نمو العائدات ستتوقف على سرعة وتيرة الانتعاش الاقتصادي وطول مدة الجائحة وتوافر اللقاحات

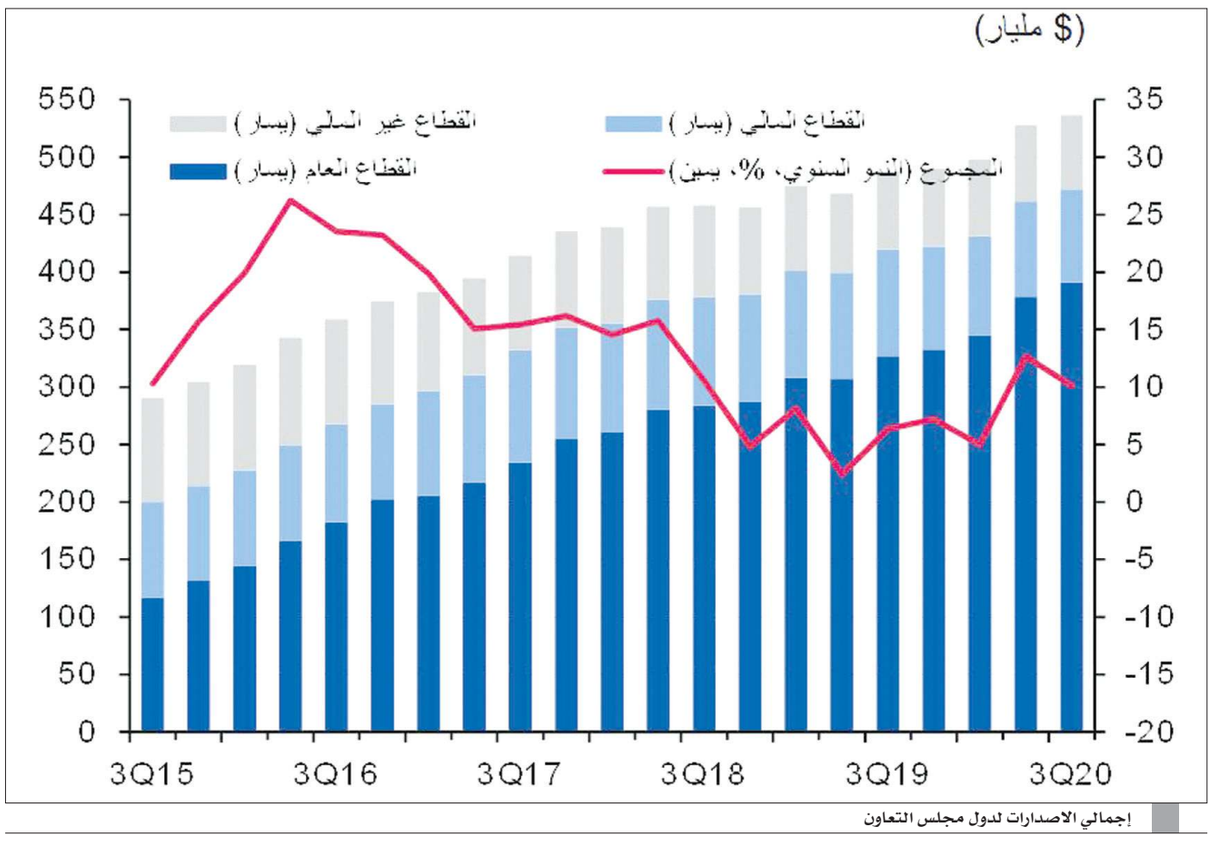

إجمالي الاصدارات لدول مجلس التعاون

الإصدارات الخليجية تحافظ على زخمها بسبب ارتفاع الاحتياجات التمويلية

«مرسيدس-بنز» تحدد ملامح مستقبل إنتاج السيارات من خلال «مصنع 56»

يجسد مصنع 56 مستقبل إنتاج السيارات في مرسيدس-بنز ويضع معايير جديدة لصناعة السيارات. ويؤكد المصنع الموجود في مقر مرسيدس-بنز بمدينة زيندلفينغن التزام الشركة الواضح تجاه استمرار اتخاذ ألمانيا موطناً لاستثماراتها، وذلك من خلال استثمار ما يقرب من 730 مليون يورو لتصل استثمارات شركة مرسيدس-بنز إلى نحو 2،1 مليار يورو في مقر الشركة بزيندلفينغن. وتعمل الشركة في الوقت نفسه على زيادة الكفاءة في مصنع 56 بنسبة 25 بالمائة مقارنة بعمليات تجميع سيارات S-Class السابقة. ويتميز الإنتاج في مصنع 56 بأعلى مستويات المرونة، وينطبق ذلك على عدد الطرازات المنتجة وحجم الإنتاج، وكذلك على تدفق مواد التصنيع، حيث يمكن إدخال الطرازات الجديدة – من السيارات المدمجة إلى سيارات الدفع الرباعي ومن السيارات التقليدية إلى السيارات الهجينة وحتى السيارات الكهربائية بالكامل – إلى خطوط الإنتاج خلال أيام قليلة، في ما يمكن تعديل الإنتاج بسرعة ومرونة ليتوافق مع الطلب في الأسواق. وتماشياً مع مبادرة «Ambition 2039»، سيكون مصنع 56 خالياً من الكربون، وستكون عمليات الإنتاج محايدة تماماً لثاني أكسيد الكربون، وستنخفض متطلبات الطاقة بشكل كبير. ويرجع السبب في ذلك، من بين أمور أخرى، إلى مفهوم الطاقة المبتكر، الذي يستخدم النظام الكهروضوئي وشبكة التيار المستمر وأنظمة تخزين الطاقة المعتمدة على بطاريات السيارات المعاد استخدامها. وتتضمن صالة التجميع أحدث التقنيات والعمليات المبتكرة والتي تم تنفيذها بشكل متسق وشامل، مما يوفر أعلى مستويات الدعم الممكن للموظفين خلال مهام عملهم اليومية. وسيتم تنفيذ المفهوم الذي يقوم عليه مصنع 56 تدريجياً في جميع مصانع سيارات مرسيدس-بنز حول العالم.

وتعليقاً على افتتاح المصنع الجديد، قال أولا كالينيوس، رئيس مجلس إدارة دايملر إيه جي ومرسيدس-بنز إيه جي: «نجحنا في الجمع بين المرونة والكفاءة والرقمنة والاستدامة في مصنع 56، مما يعود بالفائدة على العاملين في المصنع، وفي مقر الإنتاج في زيندلفينغن، وعلى شركتنا وعملائنا. ويحدد مصنع 56 المسار الذي سيتخذه إنتاج السيارات في مرسيدس-بنز مستقبلاً، والذي يتمثل في الحفاظ على البيئة والاتصال الرقمي والمرونة، فنحن نعتبر التحول في قطاع السيارات مهمة شاملة تتضمن المنتجات وسلسلة القيمة بأكملها». وجرى افتتاح مصنع 56 مع الالتزام التام بجميع التدابير الوقائية من جائحة كوفيد19-. وحضر الافتتاح وينفريد كريتشمان، رئيس وزراء ولاية بادن-فورتمبيرغ، وستيفن بيلجر، أمين سر الشؤون البرلمانية في وزارة النقل والبنية التحتية الرقمية الاتحادية، ورولان برنارد، مسؤول مقاطعة بوبلينغين، وبيرند فورينجر، عمدة مدينة زيندلفينغن، بالإضافة إلى كبار ممثلي دايملر إيه جي ومرسيدس-بنز إيه جي.

وصرح وينفريد كريتشمان، رئيس وزراء ولاية بادن-فورتمبيرغ قائلاً: «يعتبر مصنع 56 علامة فارقة في تاريخ شركة دايملر، ويعكس التزام الشركة تجاه بادن-فورتمبيرغ كمقر لصناعة السيارات. ويعتمد المصنع أحدث المعايير، سواء في الإنتاج أو في المنتجات التي يقدمها، وتمثل التقنيات الرقمية والحفاظ على البيئة أهم أولوياته، وهذا ما يؤكده إنتاج سيارة EQS الكهربائية بالكامل هنا في هذا المصنع».

واستثمرت مرسيدس-بنز ما يقرب من 2،1 مليار يورو منذ العام 2014 لإرساء أسس مستقبل مصنع السيارات والأقسام الإدارية الموجودة هناك. وقد بلغت تكلفة مصنع 56 وحده حوالي 730 مليون يورو، وهو تابع لمقر مرسيدس-بنز في زيندلفينغن. وتمثل هذه الاستثمارات التزاماً واضحاً تجاه الحفاظ على ألمانيا كموطن لاستثمارات الشركة، وسيوفر أيضاً الكثير من الوظائف في المنطقة على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، يحقق مصنع 56 كفاءة أعلى بنسبة تبلغ حوالي 25 بالمائة مقارنة بعمليات التجميع السابقة لسيارات S-Class، وذلك بفضل تحسين سلسلة القيمة بأكملها.

أعلى مستويات المرونة بفضل نظام التجميع المبتكر

تعتبر المرونة العالية أهم ما يميز مصنع 56، حيث يمكن للمصنع تنفيذ جميع خطوات تجميع السيارات ذات التصاميم وأنظمة القيادة المختلفة في مستوى واحد فقط، بدءاً من السيارات المجهزة بالمحركات التقليدية وحتى السيارات الكهربائية بالكامل. وسيتم تجميع الجيل الجديد من سيارات مرسيدس-بنز S-Class سيدان والنسخة المجهزة بقاعدة العجلات الطويلة عبر خط الإنتاج في مصنع 56 في البداية. وبعد ذلك، سيعمل خط الإنتاج نفسه على تجميع سيارات مرسيدس-مايباخ S-Class وسيارة EQS، وهي أول سيارة كهربائية بالكامل من مجموعة S-Class الجديدة. تتميز صالة التجميع بأعلى مستويات المرونة، حيث يمكن إدخال جميع طرازات مرسيدس-بنز – بدءاً من السيارات المدمجة وحتى سيارات الدفع الرباعي – في خط الإنتاج في أقصر وقت ممكن اعتماداً على الطلب في الأسواق.

ويوفر نظام التجميع المستقبلي المتطور لعملية الإنتاج بأكملها بنية أكثر مرونة، حيث يتضمن اثنين من خطوط النقل التي تسمى TecLines لتفادي المحطات الثابتة أثناء عملية التجميع مما يحسن مرونة المصنع بأكمله. ويربط هذان الخطان جميع تقنيات المصنع المعقدة معاً، وهذا يعني أنه يمكن تنفيذ التغييرات التي يستلزمها دمج الطرازات الجديدة، مثلاً، بسهولة كبيرة في مناطق أخرى من صالة التجميع. وستحل أنظمة النقل بدون سائق مكان خط الإنتاج التقليدي في هذين الخطين. ومن أجل دمج أي منتج جديد أو أي تجهيزات تقنية جديدة مرتبطة به، لا يستلزم الأمر سوى تغيير مسار المركبات الموجهة آلياً عبر خط الإنتاج، ويتضمن هذا المسار ما يصل إلى أكثر من 400 مركبة موجهة آلياً.

وبالإضافة إلى ذلك، يضع مفهوم «التكامل المرن» معياراً جديداً لعملية ربط هيكل السيارة بنظام القيادة، حيث تتكون عملية «التكامل في مصنع 56 من عدة محطات منفصلة مما يساعد على تفادي إجراء تغييرات رئيسية وتوقف الإنتاج لفترات طويلة.

الإنتاج الذكي أصبح واقعاً

يحقق مصنع 56 رؤية الإنتاج الذكي في سيارات مرسيدس-بنز. حيث يمثل نظام MO360 الرقمي القلب النابض لجميع الأنشطة الرقمية، ويتم استخدامه على نطاق واسع لأول مرة في مصنع 56. ويتألف هذا النظام من مجموعة من التطبيقات التي ترتبط عبر واجهات مشتركة وواجهة مستخدم موحدة، ويستخدم نقل البيانات الفوري لدعم عملية إنتاج سيارات مرسيدس-بنز في جميع أنحاء العالم. ويجمع النظام المعلومات من عمليات الإنتاج الرئيسية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات في أكثر من 30 مصنعاً تابعة لمرسيدس-بنز في جميع أنحاء العالم، ويضم التطبيقات المهمة، ويوفر، على سبيل المثال، تحكماً متطوراً في الإنتاج مستنداً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية. كما يوفر المعلومات المخصصة وتعليمات العمل استناداً إلى متطلبات كل موظف في الوقت الفعلي. ويتم استخدام العناصر الرئيسية لهذا النظام بالفعل في أكثر من 30 مصنعاً حول العالم، ويجمع أدوات الكفاءة والجودة في وحدة وظيفية واحدة لتحقيق أقصى قدر من الشفافية في عمليات إنتاج السيارات الرقمية.

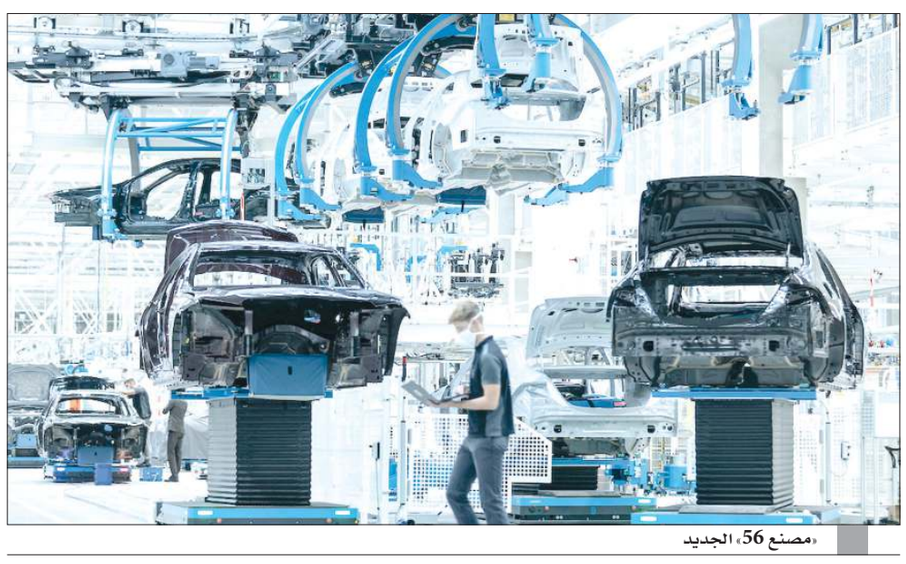
«مصنع 56» الجديد